



حرية التعبير في لحظة



متظاهرون على طرفي نقيض من الجدل الدائر حول حرية الإجهاض يحتجون أمام المحكمة الأمريكية العليا. في الولايات المتحدة، يخلق النقاش العام غير المقيد ساحة فكرية تتنافس فيه الأفكار مع غيرها من الأفكار الأخرى المعبر عنها بكل حرية. © الصورة لوكالة أسوشيتد برس/جيرالد هيربرت

على هذه القيود أن تكون (1) غير مستندة إلى المحتوى، و(2) مصممة بدرجة ضيقة لخدمة مصلحة حكومية ذات شأن و(3) أن تترك أفضية أخرى مفتوحة للاتصالات¹.

قيود تستند إلى المحتوى

في حين أن القيود المستندة إلى المحتوى غير مسموحة بشكل عام، إلا أن هناك بعض الاستثناءات الضيقة. إذ توجد فئات خاصة من التعبير التي يمكن تقييدها بموجب التعديل الأول للدستور، وهي تشمل التحريض على أعمال عنف وشيكة، وتهديدات حقيقية ضد فرد أو مجموعة من الأفراد توجه الخطاب ضدها، وكذلك خطب التشهير والفحش.

قيام حكومة أكثر تمثيلاً، ويزيد من التسامح تجاه الأفكار المختلفة، وينشئ مجتمعاً أكثر استقراراً.

استثناءات محددة بصورة ضيقة

في حين أن التعديل الأول للدستور يوفر حماية واسعة للتعبير في الولايات المتحدة، بيد أن حرية التعبير ليست مطلقة. فيوجه عام، تملك الحكومة حرية تصرف أكثر في فرض قيود لا تستند إلى المحتوى أكثر مما تملكه في فرض قيود تستند إلى المحتوى.

قيود لا تستند إلى المحتوى

يمكن للحكومة فرض قيود على الوقت، والمكان، والطريقة المتعلقة بالتعبير، إلا أنها لا تستطيع أن تقيد حرية التعبير التي تستند إلى المحتوى أو الأفكار والآراء للمتكلم. ينبغي

إن دستور الولايات المتحدة يحمي المواطنين من القمع الحكومي، حتى في مواجهة أشد الخطب عدوانية، ولا يسمح بضبط حرية التعبير إلا في ظل ظروف معينة محدودة وضيقة. فالنظام الأمريكي مبني على الفكرة القائلة بأن التبادل المفتوح للأفكار يشجع التفاهم، ويدفع بتقسي الحقائق قُدماً ويتيح الرد على الأكاذيب ودحضها.

أسس حرية التعبير

حماية الدستور الأمريكي لحرية التعبير متجذر في الاعتقاد بأن قدرة الفرد في التعبير عن نفسه بحرية، ودون خوف من الاقتصار الحكومي، يشجع الاستقلال الذاتي والحرية اللذين يعززان بدورهما الحكم الرشيد. فالسماح للمواطنين بمناقشة المواضيع التي تثير اهتمام الناس بحرية يفضي إلى زيادة الشفافية وإلى

1 القضية: جمعية بيري ادبوكيشن - ضد جمعية بيري ادبوكيترز، 460، الولايات المتحدة 37، 45 (1983).

ففي حين أن الولايات المتحدة لا تقيد خطاب الكراهية، فإنها تدرك بأن السلاح الأكثر فعالية في مكافحة خطاب الكراهية لا يكون بالقمع، إنما بالخطاب المتسامح، والصادق، والذكي. ففي النظام الأميركي، يُعدّ الإقناع – وليس الضبط أو التنظيم- كأفضل وسيلة لمواجهة خطاب الكراهية.

قضايا الحكومة ضد الدعاوى القانونية الشخصية

يحمي التعديل الأول للدستور المواطنين من القيود الحكومية على حرية التعبير. إلا أنه لا ينطبق على الحالات التي تقيد فيها جهة خاصة، مثل صاحب العمل الخاص، خطاب موظف لديه.

ويمكن للأفراد الخاصين إثبات التشهير إذا كان الخطاب كاذبًا وألحق الضرر بسمعة الفرد دون أن يظهر وجود خبث فعلي. ولا يمكن التشهير سوى بالأفراد.

عندما تقضي المحاكم بأن هناك تشهيرًا، فإنها قد تطلب من صاحب الخطاب أن ينشر تصحيحًا للبيان التشهيري و/أو التعويض ماليًا على الضحية بدلاً من فرض عقوبة جنائية.

الفحش

يجوز أن يكون الفحش مقيدًا بموجب التعديل الأول للدستور، إلا أن هناك نقاشًا مطولاً حول ما الذي يشكل الفحش وكيف ينبغي تنظيمه. حددت المحكمة الأميركية العليا الفحش على أنه تعبير يجده الشخص العادي، وتطبيقاً لمعايير المجتمع المعاصر، (1) يناشد مصالح شهوانية، أو (2) يصور أو يصف سلوكًا جنسيًا بطريقة مشينة وواضحة، أو (3) تنقصه القيمة الأدبية الجديدة، أو الفنية، أو السياسية، أو العلمية، عند أخذه بالاعتبار بشكل إجمالي.³

إن المحاكم تُقيّم كل عنصر من هذه العناصر بشكل مستقل ولن تصنف أي تعبير على أنه فاحش ما لم يتم الحكم على التعبير بأنه يجسد جميع العناصر الثلاثة. ونظرًا لكون هذه المعايير عالية، فمن النادر أن تقرر المحاكم بأن التعبير فاحش.

خطاب الكراهية

يحوز خطاب الكراهية - أي الخطاب الذي يكون مؤذيًا لفرد أو مجموعة على أساس العرق، أو العنصر، أو الجنس، أو الدين، أو التوجه الجنسي، أو الإعاقة – على حماية كاملة بموجب التعديل الأول للدستور.

التحريض على أعمال عنف وشيكة

يجوز تقييد خطاب الفرد إذا (1) كان الغرض منه التحريض على أو إنتاج عمل خارج على القانون، أو (2) من المحتمل أن يحرض على مثل هذا العمل، أو (3) يكون من المحتمل لمثل هذا العمل أن يحدث قريبًا. إن لذلك معايير عالية جدًا، ونادرًا ما تتم تلبية معايير لدى المحاكم. فمناصرة العنف بوجه عام، مثل الكتابة على موقع إلكتروني بأن الثورة العنيفة تمثل العلاج الوحيد لمشاكل المجتمع، لا تشكل تحريضًا على العنف الوشيك.

التهديدات الحقيقية

من الممكن أيضًا أن يغدو الكلام مقيدًا على أساس محتواه، إذا كان يندرج ضمن فئة ضيقة من "التهديدات الحقيقية" بارتكاب العنف. فالتهديد الحقيقي يكون على شكل بيان يعتبره متلقيه العاقل أنه يعني بأن المتحدث، أو الناس الذين يعملون مع المتحدث، ينوون فعلاً ارتكاب أذى جسدي ضد المتلقي أو المتلقين للخطاب.

التشهير أو الإقراء

في الولايات المتحدة، يكون خطاب التشهير على شكل بيان كاذب حول واقع يضر بشخصية الفرد، أو يشهر به، أو يسيء إلى سمعته. بيد أن بيانات الرأي، مهما بلغت درجة إهانتها، لا تُعدّ بمثابة تشهير بموجب القانون الأميركي.

وبموجب القانون الأميركي حول التشهير، هناك معايير مختلفة بالنسبة لكل من المسؤولين الحكوميين والأفراد. إذ يمنح المتكلمين حماية أكبر عندما يدلون ببيان يخص مسؤولاً حكوميًا، خلافاً لبيان يخص مواطنًا عاديًا. لا يمكن للمسؤولين الحكوميين والشخصيات العامة إثبات فعل التشهير إلا إذا استطاعوا أن يثبتوا وجود "خبث فعلي"، أي أن المتكلم يتصرف عن علم كامل بأن بيان التشهير كاذب أو أنه يتصرف باستخفاف متهور حول ما إذا كان البيان كاذبًا أم لا.²

3 القضية: ميلر ضد ولاية كاليفورنيا، 413 الولايات المتحدة، 15 (1973).

2 القضية: نيويورك تايمز ضد سوليفان، 376، الولايات المتحدة، 254، 80-279 (1964).